

الحريري تحت صدمة المذكرات السورية و«المستقبل» يعتبرها وسام شرف جنبلاط يعلق: أخيراً يتولى القضاء القضية وما حدث جيد جداً

- حمادة: المذكرات «صفر» من الناحية القضائية • ريفي: «الإنتربول» لن ينفذ المذكرات لأنها مُسيّسة
- سفير سورية عن العلاقة مع السعودية: تفاءلوا بالخير تجدوه

وبالنسبة إلى موضوع تمويل المحكمة الدولية، رأى أبو زينب أن «الخروج من الأزمة يقتضي البحث عن حل، والبحث عن الحل يأتي ضمن الواقع الذي يتحرك، وعلى سبيل المثال كان هناك حديث في لجنة المال، وكذلك في مجلس الوزراء كان هناك حديث أيضاً، والمطلوب مناقشة هذه الأمور في دوائرها الطبيعية حتى لا نعود ونقول إن المسائل في متناول الوضع الإعلامي، والأمور يجب أن تناقش في المؤسسات، ولكل حادث حديث».

السفير السوري وجنبلاط

وفي أول موقف سوري، أكد السفير السوري لدى بيروت علي عبد الكريم أن «مذكرات التوقيف هي جانب قضائي صرف»، مشدداً على أنها «ليست مرتبطة بالعلاقة الثنائية بين رئيس الحكومة سعد الحريري وسورية»، لافتاً إلى أن هذه «العلاقة مستمرة وأيضاً الحوار مستمر».

وأكد عبد الكريم، بعد لقائه النائب وليد جنبلاط في كلمتصو، استمرار التشاور السوري-السعودي، وقال: «تفاءلوا بالخير تجدوه».

من ناحية، صرح جنبلاط بعد اللقاء بقوله: «لمسنا حرص سورية على الاستقرار والتهدئة في لبنان، وعلى الحوار الداخلي من أجل درء الفتنة والخروج من بعض المازق الصغيرة».

وأجاب رداً على سؤال بشأن مذكرات التوقيف السورية، «لا مشكلة لا مشكلة، سبق وذكرنا، ورئيس الحكومة سعد الحريري ذكر وأكد، أنه لا بد من الخروج من قضية الشهود الزور. أخيراً يقول القضاء قضية الشهود الزور. المذنب، فليتل قضاؤه والبريء فليبرأ. الأمر الذي حدث جيد جداً».

«أمل»

وقال عضو كتلة «التحرير والتنمية» التابعة لحركة أمل، النائب علي خريس إن «عناوين المحكمة الدولية والشهود الزور والقرار الظني كلها يجب أن توضع على طاولة الحوار الوطني وإيجاد الحلول لها تحت سقف الحفاظ على الوطن ووحدته وقوته واستقراره»، مشيراً إلى أن «البسط الأمور في قضية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان استدعاء الشهود الزور الذين يشكلون المفتاح الحقيقي لمعرفة الحقيقة»، ولفت إلى أن «المرحلة الراهنة صعبة على المستويين الداخلي والإقليمي».

«التيار الوطني»

واعتبر عضو كتلة «الإصلاح والتغيير» النائب حكمت ديب أمس، أن «الاستنابات القضائية السورية هي نتيجة طبيعية لتقاعس القضاء اللبناني عن أداء مهامه ومناسبة لبتحرك هذا القضاء لجهة تحديد المسؤوليات ومعرفة من فبرك الاتهامات».

وأشار ديب إلى أنه «من وجهة النظر القضائية فإن مجرد وجود إفادة كاذبة أو شهود زور في أي جريمة يعني توقف القضية الأساسية وانتقال التحقيق فوراً إلى هؤلاء الشهود ثم يعاد البحث لاحقاً في القضية الأساس».

وفي ظل صمت معبر من قبل «قوى 8 آذار» حيال موضوع المذكرات السوري، برز موقف غامض لحزب الله، على لسان عضو المكتب السياسي للحزب غالب أبو زينب الذي قال: «هذا الموضوع يجب مراقبته بشكل جيد، وبالتالي يجب أن يكون هناك وضوح رؤية، وحتى يتم انتقال مفاعله إلى الأرض يجب أن يبنى على الشيء مقتضاه».

وأكد أبو زينب بعد زيارة قام بها وفد من قيادة «حزب الله» لرئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن، أنه لا «تراجع عن ملف شهود الزور لأنه يخدم المصلحة اللبنانية العامة ويكشف عن مرحلة حساسة أراد البعض فيها أن يطيح بلبنان لحساب مصالح سياسية وخاصة».

عامل يغسل أمس، صورة للرئيس الإيراني محمود أحمدني في بلدة مارون الراس الحدودية جنوب لبنان استعداداً لزيارة الأخير إلى لبنان الأسبوع المقبل (أ ف ب)



الله، ونتمنى أن تكون إسرائيل وراء الاعتقال، ولكن لا نريد أن نأسف في شقيقاً شارك في ذلك».

حمادة

ونفى عضو «اللواء الديمقراطي» النائب مروان حمادة الذي صدرت بحقه مذكرة توقيف سورية أنه سيغادر إلى باريس في زيارة قد تمتد لأشهر عدة، ولفت إلى أن الجانب القضائي من المذكرات يمثل «صيفاً» بالنسبة إليه، ممتنياً ألا تستعمل المذكرات التي وصفها بأنها «مهزلة» من قبل بعض الفرقاء المحليين كنوع من صب الزيت على النار المشتعلة حالياً بما فيه الكفاية بين الأصدقاء إزاء موضوع المحكمة أو غيره».

ريفي

واستبعد المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، الذي كان من ضمن الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف سورية، أن «يعمد الإنتربول الدولي إلى تنفيذ مذكرات التوقيف السورية، نظراً لارتكازها على خلفيات سياسية».

وذكر ريفي، في حديث لوكالة «رويترز» أن «الإنتربول رفض في السابق مذكرات توقيف وصلت إليه من القضاء السوري بحق رئيس اللواء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط لأنها ارتكزت على خلفيات سياسية، معلناً أنه «سيمنع تنفيذ هذه المذكرات لأنها تخرق السيادة الوطنية».

إذاعي إلى «مبدأ الصلاحية الإقليمية في أصول المحاكمات، وهو يتقدم على أي صلاحية أخرى».

ودعا عضو كتلة «لبنان أولاً» النائب عقاب صقر إلى التعامل مع المذكرات من خلال المؤسسات والدستور والشريعة، مشدداً في هذا المجال على أنه «لا يمكن لمجلس النواب اللبناني بأي شكل من الأشكال أن يحافظ على وحدته ومنعته وهيئته إذا مرت قضية توقيف بحق أحد نوابه استناداً إلى ادعاءات وافتراسات وشائعات، لأن في ذلك خطراً كبيراً على صورة مجلس النواب».

وشدد صقر على أن «من يقول أن القيادة السورية بكاملها لا تستطيع بأي شكل من الأشكال التآخير على القضاء السوري، لا يمكنه أن يطلب من الرئيس سعد الحريري أو الملك عبد الله بن عبد العزيز أن يغيرا بأي شكل من الأشكال مسارات القضاء الدولي».

أرخت مذكرات التوقيف الغيابية التي أصدرها قاضي التحقيق الأول في دمشق أمس الأول، بحق شخصيات لبنانية وعربية ودولية، بينها نواب وقضاة وسياسيون وإعلاميون وضباط لبنانيون، بغالبيتها على المشهد السياسي في بيروت، في وقت انعقد مجلس الوزراء اللبناني في قصر بعيداً أمس، برئاسة الرئيس ميشال سليمان وحضور رئيس الحكومة سعد الحريري، وعلى جدول أعماله متابعة البحث في مشروع قانون الموازنة لعام 2011.

وجاء موضوع المذكرات السورية ليطلق على ملفي «شهود الزور» و«حصة لبنان في تمويل المحكمة الدولية للعام المقبل».

وأشارت التقارير إلى أن وزير العدل إبراهيم نجار أكمل تحقيقه عن ملف «شهود الزور»، وهو يقترح فيه تصوراً قانونياً للتعامل مع مسألة «الشهود» من غير أن يؤثر في مسار عمل المحكمة الدولية ويربط فيه بين الشهود والقرار الظني، في وقت أفادت المصادر بأن «قوى 8 آذار» نسقت مواقفها للرد بشكل موحد على تقرير نجار. وتاجل طرح موضوع تمويل المحكمة بعد أن أجرى الرئيس سليمان اتصالات موسعة هدفت إلى إجراء مزيد من البحث والمشاورات بشأن هذا الموضوع.

الحريري و«المستقبل»

وكان الحريري الذي عاد من الرياض أمس، حاول امتصاص الصدمة التي أحدثتها مذكرات التوقيف السورية في صفوف «قوى 14 آذار»، وقال إن «المذكرات موضوع قضائي بحث، والقضاء سيهتم به كما اهتم بالاستنابات سابقاً».

ورغم الموقف الهادئ الذي عبر عنه الحريري، شن فريق رئيس الحكومة السياسي هجوماً عنيفاً على سورية، معتبرين أن توقيف صدور المذكرات يعتبر ضربة قاضية للمحاولات التي يقومها الحريري لتحسين العلاقات اللبنانية السورية.

ونقلت «وكالة الأنباء المركزية» عن مصادر رفيعة مقربة من الحريري قولها إن خطوة مذكرات التوقيف

بيروت - الجريدة.

حاول رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري امتصاص الصدمة التي أحدثتها مذكرات التوقيف الغيابية التي أصدرها القضاء السوري بحق شخصيات لبنانية وعربية ودولية، بينها مقربون منه، معتبراً أن «المذكرات موضوع قضائي بحث، والقضاء سيهتم به كما اهتم بالاستنابات سابقاً».

مذكرات التوقيف ليست مرتبطة بالعلاقة بين الحريري وسورية

السفير السوري

«الجماعة الإسلامية» تنشط على خط عين التينة - المختارة

حارة حريك - بيت الوسط

الشرارة الأولى: سنية - سنية... وطرابلس حقل اختبار

● نوال نصر

في زحمة التطورات التي تجتاح لبنان، نرى العيون، عيون العارفين بوؤر الصراع الحية في البلاد، تتجه نحو «قلعة المسلمين» في شمال لبنان؛ طرابلس. وإذا كان الكلام الذي تقصد البعض نشره قبل أيام من دخول متطرفين مدججين بالسلاح عاصمة الشمال يكتنفه كثير من اللبس فإن الثابت فوق، في طرابلس، هو أن النفوس تتأرجح كما التار تحت الرماح! هل تكون طرابلس شرارة الحرب الجديدة؟ وماذا تفعل الجماعة الإسلامية الطرابلسية المنشأ، على خط: المختارة-عين التينة-حارة حريك-بيت الوسط؟ وهل هناك من هو قادر على الجزم صراحة أن أهوليين يراطلون في حنايا المنطقة بانتظار صدور إشارة اشتعال الفتنة اللبنانية- اللبنانية؟ وما معنى أن تشتعل الفتنة في قلب طرابلس السنية مادامت كل التوقعات تشي باندلاعها بين سنة وشعبية؟

الأعلام التي ترفرف بشدة، مع هبوب نسيمات أكتوبر، في سماء طرابلس تشي بنقاط وجود الأحزاب والتيارات وتوزعها، والجيش اللبناني الذي كثف وجوده فوق، منذ عامين، مازال يلعب دوره بيقظ أكبر: الفصل بين حركات سنية تميل إلى الأضفر وحركات سنية تميل إلى الأزرق وبين أزرق المستقبل وأصفر حزب الله تدور كل الحكاية...

سؤال: هل هناك من رأى سلاحاً غير شرعي جديداً في أزقة طرابلس؟

نواب طرابلس، المحسوبون بأغلبيتهم على المستقبل، استغربوا هكذا كلام، تيار التوحيد المحسوب على الأصفر أكثر، العلوي رفعت على عبد لم ير هكذا سلاح لكنه متأكد أن طرابلس مهياة للاشتباك وتنتظر القرار، أما الجماعة الإسلامية فخائفة جدا من غد قد يكون مظلماً، حزينا، وإن كانت لم تر بالبعين المجردة، أقله حتى هذه اللحظة، سلاحاً بين أيادي متشددين قدموا من خارج البلاد ليحاربوا!



الشيخ بلال شعبان



عزام الأيوبي

لا يختلف اثنان من المحسوبين على «المستقبل»، وهم كثر في «قلعة المسلمين» على أن كل ما يحدث في البلاد يدفع الكثيرين إلى الاستسلام إلى منطق التشدد في مواجهة تشدد حزب الله، لكن من يمسون بزمام الأمر في طرابلس مازالوا يصرون على لحم دعوات التطرف. وهم نجحوا، حتى الآن، بذلك لكن ما يخيفهم أن يجد دعاء الاعتدال أنفسهم أمام حالة طويلة المدى من محاولات التسلط على السنة، ما يراكم الاحتقان ويؤسس إلى حالات تطرف حقيقية ويشرع الأبواب أمام ما يمكن أن يتحول إلى خاضرة موجعة لحزب الله.

«المستقبل» مازال في طور الأمل، بغد، لا تسلط فيه من أحد على أحد، قد يكون مشرقاً... لكن ماذا عن بقية الأطراف؟

رئيس المكتب السياسي في الجماعة الإسلامية عزام الأيوبي عاد للثق مع لقاء مع زعيم الدرود وليد جنبلاط. بدا لقاؤهما هو لا يبق بامان المرحلة المقبلة لذا ينشط

باسم الجماعة في كل الاتجاهات لإيجاد نقطة التقاء ما. وكيف كان اللقاء مع وليد بك؟ يجيب: بحثنا إشكالية المحكمة وضرورة إقناع طرفي الصراع المستقبل وحزب الله على العودة خطوة إلى الوراء من أجل تقريب وجهات النظر. قبل أيام التقت الجماعة حركة أمل، ويوم الثلاثاء أو الأربعاء ستلقى حزب الله وبعده بإيام سيكون لقاؤهما مع المستقبل... يضيف الأيوبي: الاحتقان الذي نشعر به يجعلنا نشط في كل الاتجاهات من أجل إيجاد مخرج ما، فالاحتقان كبير والحساسيات المذهبية مفرطة، ومشكلتنا باتت تتخطى العمل السياسي بدليل ما جرى بين الأبحاث وحزب الله اللذين نسيا في حماة الصراع المذهبي خلفهما المشترك. الخطاب المذهبي في لبنان بات أقوى من أي شيء آخر.

أصل رئيس المكتب السياسي في الجماعة من طرابلس، وهو أدري



أعمدة الدخان تتصاعد من إحدى مناطق طرابلس في الشمال خلال اشتباكات في يونيو 2008 (أرشيف)

من سواء بحكم حضور الجماعة الإسلامية في المنطقة، أن الفتنة التي قد تحصل في أي منطقة من لبنان لا بد أن تولد في طرابلس لماذا في طرابلس؟ لأن عاصمة الشمال، وبخضرة شديد، خاضرة ضعيفة ومنطقة خصبة لأي تحرك أمني. فكل الانتماءات موجودة فوق، العصب السني موجود، والمتعضون إلى الفئات الأخرى وإن كانوا سنة موجودون. وكل أدوات الاشتعال موجودة قائمة في طرابلس، ما يجعل المدينة اختصاراً ناجحاً لتوازنات القوى في البلاد، مع قدرة من يريدون إجراء هكذا اختبار على لجمه حين يشاؤون، فاندلاع الفتنة في بيروت مثلاً قد يجعلها تمتد خلال لحظات إلى أمكنة بعيدة وتستدعي تدخلات إقليمية ودولية مفتوحة، بينما اندلاعها في طرابلس يظل في حدود طرابلس وإذا اتسع لن يعود ضواحي المدينة.

طرابلس إذن بالون اختبار شظاياها قد تشي بشكل وطبيعة الحرب الكبيرة المرتقبة... إزاء هذا الكلام هل يمكننا أن نعلن اليوم أن طرابلس تستعد لتكون كبش محرقة في اختبار الكبار؟ وهل هناك مسلحون أنوا من خارج لبنان لإذاعة هكذا انفجار؟ لا معلومات لدى عزام الأيوبي حول هذا الموضوع إنما الجماعة، على حد قوله، تعلم أن هناك من بدأ يعمل بنشاط استفناني على أناس في قلب طرابلس من أجل أن يكونوا جاهزين في لحظة ما.

ما رأي أمين عام حركة التوحيد الشيخ بلال شعبان في الكلام عن انتشار مسلحين غرباء في طرابلس؟

يرمي الشيخ بلال شعبان، المحسوب على حزب الله، سوء الوضع في المنطقة على الأثرية التي تحاول استنارة عسيات في شمال لبنان والمناطق ذات الكثافة

السنية ويقول: هناك من يريد تخويناً لاستخدامنا، كما في كل مرة، في الغرم لا في الغنم. إنهم يخوفون حزب الله بناً. أما الكلام عن سلاح غريب فهو كاذب. ثمة جماعات مدعومة من أجهزة أمتة تساعد من أجل تحقيق اجندتها. وأذكر في هذا الإطار الاتجاهات الإسلامية والسلفية بأن استنثار الأثرية لهم سابقاً أنتج رمي 300 رجل منهم في السجون، ومن أوقفهم هو من استخدمهم!

نعود إلى الجماعة الإسلامية لنسأل: هل المستقبل هو الذي يستمر جماعته فقط في طرابلس؟ يجيب عزام الأيوبي: يستحضر الفريقتان على حد سواء أدواتهما في طرابلس ما يندرننا بخطر كبير. كنا نسمع أن الوضع الأمني له سقف نتيجة التوافق السوري-السعودي، لكن يبدو أن الهشاشة تصيب كل شيء في هذا الزمان، وطرابلس هي أكثر موقع هش في البلاد.

هل يمكن أن نعلن الآن، إزاء هذه الصورة القاتمة، أن حركة الجماعة الإسلامية التوفيقية فاشلة سلفاً؟ لا نملك الكلام إلى الأيوبي، إلا أن نحاول. وإذا لم نفعل فسنلوم أنفسنا. هل نضمن النجاح؟ بصراحة لا، لكن واجبنا أن نحذرهم من عواقب ما قد يحصل. على من يريد المحكمة أن ينتبه أن اندفاعته نحوها قد تعرض البلاد للخراب، وعلى من لا يريد لها أن ينتبه أيضاً إلى أنها لم تعد في أيدي اللبنانيين. فكلهما يتصارعان على قضية لا يملك أي طرف قدرة التحكم فيها.

هل اتخذ القرار بأن تكون طرابلس حقل الاختبار الأول؟ كل اللوائح، بلسان العارفين، تشير إلى ذلك والسؤال التالي الذي لم يجب عنه أحد بصراحة هو: لماذا أختير أن تكون الشرارة، في ما لو حصلت، سنية-سنية؟